خلاصة البحث

تعد مشكلة جرائم تهريب الأموال العامة من المشاكل البالغة الخطورة في الوقت الحاضر نظراً لاتساع حجم جرائم الفساد المالي والإداري و هي من أهم روافد ومصادر تلك الأموال المنهوبة و مصادرها التي بلغت أرقاماً مذهلة مما جعل لها آثاراً سلبية مخرّبة على اقتصاد الدولة التي نُهبت منها تلك الأموال والتي تؤدي الى تردي الأداء الوظيفي لمعظم مؤسسات تلك الدول ، وفقدان الثقة ، و لاسيما المؤسسات المالية المسؤولة عن الحفاظ على المال العام مما يعكس أثره في اضعاف الاستثمارات الرامية الى بناء مؤسسات تلك الدول و تطويرها ويتعدى أثرها الى اضعاف أداء المؤسسات الخدمية والتعليمية والصحية ويقع الأثر الأكبر على الطبقات المستضعفة من عامة الشعب ، وتكمن خطورة هذه الجرائم من كونها جرائم ذات طابع دولي تتوزع العناصر المكونة لها بين دول عديدة الأمر الذي نتج عنه خطورة كبيرة لا سيما على الاقتصاد العالمي.

ونتيجة ذلك فقد تولدت قناعات لدى المجتمع الدولي بضرورة توحيد الخطى وتنسيق الجهود ولمكافحة هذه الجرائم بوضع الاتفاقيات الدولية والمعاهدات وحث الدول بضرورة تشريع قوانين لمنع هذه الجرائم و مكافحتها ووضع آليات لاسترداد تلك الأموال المنهوبة .

وكانت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٤ هي الاتفاقية الرائدة في هذا المجال و تعد بمثابة الدستور الدولي للتشريعات المحلية لمعظم الدول الأطراف المختصة بموضوع استرداد الأموال العامة المهربة ومكافحة جرائم الفساد المالي والإداري .

وتكمن الصعوبات التي تواجه الدول في استرداد أموالها التي هربت منها عندما تنتقل تلك الأموال من ولاية قضائية لدولة ما الى الولاية القضائية لدول أخرى مما يجعل أمر تتبعها بالغ الصعوبة لاسيما تدخل تلك الأموال في متاهات التحويلات المصرفية العادية منها او الاليكترونية ومن ثم قد تبدأ عليها عمليات تقسيمها الى مقادير مالية يتم التصرف بها كل على حدة وتجري عليها عمليات سحب وايداع مختلفة .

وقد تطرقنا بدراستنا هذه لكل ما يتعلق بموضوع استرداد الأموال العامة المهربة ، واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي بأسلوب المقارنة بين التشريع العراقي والتشريعين المصري واللبناني .

وقد تم تقسيم هذا البحث على فصلين خصص الفصل الأول لدراسة مفهوم استرداد الأموال العامة المهربة ، تكلمنا فيه عن مفهوم استرداد الأموال العامة المهربة .

وكذلك تناولنا في هذا الفصل موضوع الاساس القانوني لاسترداد الاموال العامة المهربة وتطرقنا فيه الى معوقات استرداد تلك الاموال.

أمّا الفصل الثاني فقد خصص لموضوع الأحكام القانونية لاسترداد الأموال العامة المهربة و فيه تطرقنا الى الجهات المختصة باسترداد الأموال العامة المهربة ، وتناولنا فيه شروط استرداد الأموال العامة المهربة واخيراً عرّجت هذه الدراسة الى المراحل التي تمر بها عمليات استرداد الأموال المهربة .